

الخيارات النقدية البديله لإصدار النقد الفلسطيني في ظل جمود تنفيذ اتفاقيات السلام

تاريخ قبول المقال للنشر 2018/01/18

تاريخ استلام المقال: 2015/12/03

د. عزمي وصفي عوض

جامعة فلسطين التقنية / طولكرم - فلسطين

البريد الإلكتروني: azmiawad1@hotmail.com

المخلص

تهدف الدراسة إلى بلورة رؤية حديثة المعالم لطبيعة الترتيبات النقدية الفلسطينية في المرحلة الحالية، والتي اتسمت بجمود تنفيذ اتفاقيات السلام وغياب عملة فلسطينية وصدور قرار الامم المتحدة لضم فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وانتهاء صلاحية اتفاق باريس الاقتصادي المكبل لإصدار العملة الوطنية، وكون أن العملة تمس أهم مقومات الاقتصاد ورمزاً للسيادة الوطنية، ولأهميتها في الحد من الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، فقد أصبح لزاماً على الباحثين الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الحديثة وإعادة النظر في الابحاث الخاصة بإصدار العملة وتحديثها بنظرة أكثر تفاؤلاً، وقدم الباحث في هذه الدراسة ترتيبات تمثلت بخيارات وبدائل نقدية لإصدار العملة الفلسطينية، حيث أوصت الدراسة لتكوين مجلس نقد فلسطيني كإطار حاكم لإدارة وإصدار النقد مع الإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة على القطاع المصرفي الفلسطيني، وأن تطرح العملة الفلسطينية من خلال ادخالها للتداول كعملة اضافية بدلا من الاحلال الكامل ودون سحب العملات الاخرى المتداولة من السوق الفلسطيني، وأيضا اصدار العملة بصورة تدريجية بدلا من الاصدار الكامل ويكتلة نقدية لا تتجاوز في الاجمالي النقد المتداول لدى الجمهور، وقدمت الدراسة أيضا بدائل فرضيه لسياسات الاصدار .

الكلمات المفتاحية: الخيارات النقدية البديله، النقد الفلسطيني، اتفاقيات السلام

Alternative options for the issuance the Palestinian currency under the rigidity of implementation of the peace agreements .

Abstract

The study aimed to develop a modern vision of the natural features of the Palestinian monetary arrangements in the current situation, which was characterized by rigid implementation of the peace agreements and the absence of a Palestinian currency, and the United Nations resolution to bring Palestine as an observer in the United Nations ,and the expiration of the

Paris economic agreement which restricted the issuance of the Palestinian currency, And that's where the Palestinian currency is an important elements of the economy and a symbol of national sovereignty, and their importance in curbing the losses suffered by Palestinian economy, It has become imperative for the researchers to reconsider their researches that revolves around the issuance of Palestinian currency, the researcher offers hypothesis arrangements included monetary options and alternatives to the issuance of the Palestinian currency ,the study recommended to create a Palestinian Monetary board as a framework to govern the issuance and managing the Palestinian currency while retaining the PMA for carrying on the traditional functions in controlling the banking sector in Palestine ,and the new Palestinian currency poses through inclusion as an additional currency trading instead of full replacement in the Palestinian market and traded for other currencies involved without withdrawn from the Palestinian market ,also the issuance of the Palestinian currency would be gradually instead of full release, and the mass of cash does not exceed the total volume of cash in circulation, the study also recommended alternatives hypothesis to the issuance policy.

Keywords: Alternative monetary options, Palestinian currency, Peace agreements

مقدمة

يحتل موضوع العملة الفلسطينية في المرحلة الحاليه صدارة إهتمام الباحثين وصناع القرار في الأوساط الفلسطينية، وأصبح الحديث عن اصدار العملة اكثر الحاحاً خاصة بعد انقضاء أكثر من عقدين من الزمن على توقيع اتفاق باريس الاقتصادي سنة 1994 بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الصهيوني، والذي أضحى فاقدا لشرعيته كونه اتفاق مرحلي مؤقت انتهت صلاحياته في العام 1999 من جهة، ومن جهة ثانية أن الجانب الصهيوني لكونه لم يلتزم بتنفيذ اتفاقياته مع الجانب الفلسطيني، ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على انعكاسات تلك الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالمادة الرابعة (البند 23-الفقرة ب) من الملحق (15) بشأن العملة الفلسطينية ، حيث أشارت تلك المادة الى تأجيل النقاش حول ادخال عملة فلسطينيه متفق عليها الى مفاوضات الحل النهائي، والإبقاء على العملة الاسرائيلية كعملة رئيسيه للتداول في الاراضي الفلسطينية¹ (اتفاق باريس، 1994) ونتيجة لذلك فقد تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مالمية مباشرة وغير مباشرة، واتسمت تلك المرحلة بالتشوهات الاقتصادية لإخلال الاحتلال الصهيوني الغاشم بتنفيذ التزاماته تجاه الاتفاقيات

¹ منظمة التحرير الفلسطينية بروتوكول باريس الاقتصادي ، المادة 4 (البند 23 الفقرتين أ،ب) ، 1994.

التي أبرمها مع الجانب الفلسطيني ، وقد أصبح لزاماً على الباحثين وذوي الاختصاص في الشؤون الاقتصادية والنقدية وصناع القرار السياسي وفي ظل جمود تنفيذ اتفاقيات السلام إعادة البحث حول إمكانية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية من منظور أكثر تفاهلاً ودون الالتفات الى ما نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي كونه أصبح فاقدا لشريعته، وأن العملة الوطنية هي حق مكتسب للدول ولا يوجد في القانون الدولي ما يمنع دولة فلسطين من ان تمارس حقها الطبيعي في اصدار عملتها الوطنية خاصة وبعد صدور قرار الامم المتحدة في العام 2012 لضم دولة فلسطين كعضو مراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، كما أن اتفاق باريس الاقتصادي لم يلغي الحق للفلسطينيين بإصدار عملتهم بل أقر بإمكانية ادخال العملة الفلسطينية للتداول بعد مشاورة الجانب الاسرائيلي، واستنادا الى المعطيات السيادية الحديثة ، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء من جديد حول امكانية اصدار النقد الفلسطيني ولكن باستخدام بدائل نقدية كخيارات قابلة للتطبيق وتختلف الى حد ما عن الدراسات السابقة ، التي خلصت في مجملها الى تأجيل البت في اصدار النقد الفلسطيني الى مرحلة مفاوضات الحل النهائي لأسباب عديدة أهمها عدم وجود مقومات اقتصادية وسياسية لإصدار النقد وعدم سيطرت السلطة الوطنية على المعابر والحدود، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني، وبالمحصلة النهائية ان الظروف الحالية غير مواتية لإصدار النقد، وآخرون أوصوا لاعتماد العملة الفلسطينية كوحدة حسابية او باتحاد نقدي مع احدى دول الجوار¹ (حشاد، 1999). وقد افترض أغلب الباحثين في دراساتهم وأبحاثهم السابقة نموذج الاحلال الكامل لتداول العملة الفلسطينية،والإحلال الكامل يعني سحب العملات الاجنبية المتداولة من السوق الفلسطيني وإحلال العملة الفلسطينية ، في حين أن هذه الدراسة افترضت الإبقاء على العملات المتداولة حاليا وهي الشيكال الاسرائيلي والدينار الأردني دون سحبهم وإدخال (طرح) العملة الفلسطينية لتشارك باقي العملات في التداول ولها قوة إبراء قانونية بدلاً عن الاحلال الكامل، كما أن الدراسات السابقة افترضت تحويل سلطة النقد الفلسطينية الى بنك مركزي بكامل مهامه وصلاحياته، في حين أن هذه الدراسة افترضت الإبقاء على سلطة النقد لتمارس مهامها التقليدية بالرقابة والإشراف على القطاع المصرفي وبالتوازي تكوين مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية، وأخيراً، فان الدراسات السابقة افترضت الاصدار الكامل للكتلة النقدية

¹ حشاد ، نبيل ، مشروع اصدار العملة الوطنية ، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني ، القاهرة ، 1999.

المراد اصدارها وبحجم عرض النقد بالمفهوم الضيق التقديري في فلسطين M1، في حين ان هذه الدراسة افترضت الاصدار التدريجي للكتلة النقدية المراد اصدارها وعلى فترات زمنية وان لا تتعدى ويحد اقصى حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بدلا عن الاصدار الكامل لعرض النقد ، كما ان الدراسة تطرقت الى بعض الافتراضات النقدية حول سياسات الاصدار في ظل مجلس نقد فلسطيني. ويرى الباحث وبالرغم من قناعته أن هناك العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية التي تحول دون إصدار العملة الفلسطينية ومنها عدم سيطرة السلطة الوطنية الكاملة على المعابر والحدود والتجارة الخارجية في المرحلة الحاليه، وضعف الامكانيات الاقتصادية والاحتياطي النقدي وضعف ميزان المدفوعات والعجز في الميزانية العامة، إلا أن الباحث وفي ظل المتغيرات والمعطيات الحديثة على الواقع الفلسطيني والمتمثلة بالقرارات السيادية التي صدرت مؤخرا والتي بالتأكيد سوف يكون لها انعكاسات سياسية واقتصادية، يرى أن الظروف الحالية أصبحت مواتية لإعادة البحث بإمكانية اصدار النقد الفلسطيني باستخدام الترتيبات والبدائل النقدية الواردة في الدراسة، ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن هذا الموضوع ، فقد تضمنت الدراسة المحاور الآتية :

1. ملامح النظام النقدي في ظل المرحلة الحالية لجمود تنفيذ اتفاقيات السلام وغياب عملة فلسطينية.

2. الخيارات البديلة لإصدار العملة الفلسطينية في ظل مجلس نقد كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار النقد وتحديد سياسات الاصدار من خلال :

أ. ادخال (طرح) العملة الفلسطينية للتداول مع باقي العملات المتداولة كخيار بديل عن الاحلال الكامل

ب. الاصدار التدريجي والجزئي للكتلة النقدية المنوي اصدارها كخيار بديل عن الاصدار الكامل وبحجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (النقد المتداول لدى الجمهور).

ت. رسم وتحديد سياسات الاصدار (سعر الصرف، عملة الربط والغطاء النقدي، قيمة العملة) كخيارات فرضيه في ظل مجلس نقد فلسطيني.

3. مقومات اصدار النقد الفلسطيني في ظل مجلس نقد في المرحلة الحالية.

مشكلة الدراسة

تبحث الدراسة في امكانية اصدار العملة الفلسطينية كونها ضرورة ملحة من ضروريات المرحلة الحالية وبما يتلاءم مع مقومات الاقتصاد الفلسطيني، حيث انه وفي ظل غياب

العملة الفلسطينية، فان جوهر مشكلة الدراسة يكمن في التساؤل الرئيسي الأتي : ما هي الخيارات البديله الممكنه لإصدار النقد الفلسطيني في ظل مرحلة جمود تنفيذ اتفاقيات السلام ؟ وما مدى امكانية اصدار العملة الفلسطينية في ظل مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار النقد في المرحلة الراهنه ؟ ولبلورة رؤية واضحة حول موضوع البحث، فان الدراسة تسلط الضوء للإجابة عن التساؤل الرئيسي باستخدام فرضيات وبدائل نقدية لإصدار النقد الفلسطيني قد تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وقد تفتح آفاق جديدة للباحثين حول اصدار النقد الفلسطيني في ظل المرحلة الحاليه، وبالمحصلة الخروج من مأزق التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي ، وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعيه :

1. ما مدى امكانية ادخال العملة الفلسطينية للتداول كخيار بديل عن فرضية الاحلال الكامل دون سحب باقي العملات الاجنبية المتداولة حاليا ؟
2. ما مدى امكانية الاصدار التدريجي للكتلة النقدية بحجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والمنوي طرحها في ظل مجلس نقد فلسطيني كخيار بديل عن الاصدار الكامل لعرض النقد M1؟
3. ما هي الترتيبات الخاصة لسياسات الاصدار في ظل مجلس نقد فلسطيني والمتمثلة بسعر الصرف، قيمة العملة، عملة الربط والغطاء النقدي كخيارات بديله؟

أهمية الدراسة وأهدافها

تأتي أهمية الدراسة من كونها دراسة نظريه تحليليه تبحث في امكانية اصدار النقد الفلسطيني باستخدام بدائل نقدية كخيارات تتسم بالتفاؤل قد تساند في اصدار النقد في الظروف الحاليه التي تتصف بجمود تنفيذ اتفاقيات السلام ، وأن الدراسة تفتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين لدراسة الخيارات والبدائل النقدية المعروضة للتغلب على مشكلة عدم وجود عملة فلسطينية والتي قد تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني في ظل وجود المعوقات التي يفرضها الاحتلال الصهيوني، وبشكل عام فان الدراسة تسعى لتحقيق الاهداف الرئيسية التاليه التي تعالج جانبا من جوانب اصدار النقد :

1. بيان مدى امكانية اصدار العملة الفلسطينية في ظل مجلس نقد كإطار مؤسسي لإدارة وإصدار النقد في المرحلة الراهنه والإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها في الاشراف والرقابة على القطاع المصرفي .

2. بيان أهمية اصدار العملة الوطنية الفلسطينية في ظل المرحلة الحاليه كونها تعالج جانباً هاماً من جوانب التنمية الاقتصادية وتحقق مكاسب وفوائد ماليه وتكبح جماح التضخم المستورد ، وذلك باستخدام بدائل نقدية كمقومات مساندة لإصدار النقد تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني والحد من تأثير تداول العملات الاجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

3. البحث في ترتيبات فرضية لسياسات الاصدار من حيث سعر صرف العملة ، قيمة العملة ، الغطاء القانوني وعملة الربط في ظل مجلس نقد واليات ادخال العملة و حجم الكتلة النقدية المنوي اصدارها.

4. التوصل الى نتائج وتوصيات حول اصدار العملة الفلسطينية للخروج من مأزق التبعية الاقتصادية. **منهجية وفرضيات الدراسة**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع موضوع الدراسة ، وقد استعان الباحث بالمصادر الثانوية والبيانات والتقارير والأبحاث الاقتصادية والنقدية العربية والأجنبية المتوفرة ، وبمجموعة أوراق العمل التي طرحت في مؤتمر ملامح النظام النقدي والذي عقد في القاهرة في العام 1999 ، الى جانب دراسة الادبيات والبحوث العلمية ذات العلاقة للإجابة على أسئلة الدراسة حول الخيارات البديله لإصدار العملة الفلسطينية في ظل جمود تنفيذ اتفاقيات السلام ، والفرضيات هي :

- 1.توفر عدة خيارات وبدائل لإصدار النقد الفلسطيني.
2. اتفاق باريس الاقتصادي المكبل لإصدار النقد الفلسطيني اصبح دون شرعيه كونه اتفاق مرحلي مؤقت انتهت صلاحياته في العام 1999.
3. توفر مقومات سيادية قد تساند على اصدار النقد الفلسطيني في ظل مجلس نقد فلسطيني.
4. اصدار النقد الفلسطيني يحقق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في ظل المرحلة الحاليه.

5. قدرة الاقتصاد الفلسطيني (بالرغم من محدوديته) على خلق قاعدة انتاجية وتصديرية.

الدراسات السابقة

- 1.دراسة عوض، 2011، بعنوان(أفاق ومحددات اصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد كنظام للسياسة النقدية)، تأتي أهمية الدراسة كونها تضع تصور أمام صناع القرار في السلطة الوطنية ومخططي السياسة النقدية حول إصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن

ترتيبات خيار مجلس النقد الفلسطيني كنظام نقدي، في ظل استمرار تداول النظام المالي الفلسطيني لعدة عملات أجنبية مما يلحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة نتيجة التغييرات التي تجري على هذه العملات، وإلى حرمان السلطة الوطنية من المنافع التي يمكن أن تجنيها جراء عائد الإصدار (السينيوريج) .

2.دراسة نصر الله، عبد الفتاح،2000، بعنوان(إصدار العملة الفلسطينية الواقع والأفاق)،حيث استعرض الباحث البدائل النقدية المستقبلية المتاحة للاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم وجود عملة وطنية فلسطينية، وأن أفضل الخيارات المتاحة هو استمرار الترتيبات النقدية الحالية ولكن ضمن ابرام اتفاقيات جديدة مع الدول التابعه لها العملات المتداولة حالياً في فلسطين بحيث تضمن الحصول على عوائد استخدام هذه العملات وعدم اتخاذ سياسات نقدية من جانب واحد تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، مع طرح فكرة الدينار الحسابي بجانب هذه الترتيبات.

3. دراسة مقداد وسامي ،2009، بعنوان (إصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة) تكمن أهمية الدراسة في التعرف على جدوى إصدار النقد الفلسطيني وتحديد البدائل النقدية الأخرى التي تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني ،وقد خلصت الدراسة في المرحلة الحالية الى عدم البدء في أي إجراءات تتعلق بإصدار العملة الوطنية والإبقاء على الترتيبات الحالية مع امكانية طرح العملة الحسابية.

4. دراسة لبد، عماد ،2005، بعنوان (مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني) حيث تم التطرق لنبذة تاريخية عن النقود في فلسطين، وعن تطور الودائع لدى المصارف في الأراضي الفلسطينية والسياسة النقدية في فلسطين أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ، وأثناء فترة السلطة الوطنية، وتم التركيز على أهم المقومات الخاصة بعملية إصدار النقد الفلسطيني، والمحاذير التي قد تترتب عن إصدارها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقرارات مصيرية ذات انعكاسات مؤثرة تمس مقومات استقلال الاقتصاد، وما يترتب عنه من تبعات سياسية واقتصادية تمس السيادة الوطنية،وقد جاءت الخلاصة لتؤكد على عدم توفر العوامل والظروف الاقتصادية والمالية والمقومات الخاصة بعملية إصدار النقد الوطني الفلسطيني.

والفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحاليه ان الدراسات السابقة أوصت بالإبقاء على الترتيبات النقدية الحاليه وعدم إصدار النقد الفلسطيني بسبب افتقار فلسطين للمقومات

الخاصة بعملية الإصدار ، إلا ان هذه الدراسة تحث صناع القرار للشرع في تحضيرات إصدار النقد الفلسطيني في المرحلة الراهنة التي اتسمت بجمود تنفيذ اتفاقيات السلام وظهور قرارات سيادية تساند إصدار العملة الوطنية، وتختلف أيضا عن باقي الدراسات بأنها وضعت تصورا جديدا لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية .

الاطار النظري وأدبيات الدراسة

توطئة

انقضى ما يزيد عن نصف قرن وفلسطين لا تمتلك عملة وطنية خاصة بها ، حيث كان الدينار الاردني عملة التداول في المناطق الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت العام 1967 ، وبعد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية في العام 1967 أصبحت العملة الاسرائيلية والعملة الاردنية هما عمليتي التداول في فلسطين المحتلة¹ (لبد،2005)، ومع انطلاق عملية السلام في العام 1994 واستلام السلطة لشبه زمام الامور من الجانب الصهيوني بقيت تلك العملات في التداول ، وقد رافق تلك الفترة ابرام العديد من الاتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والجانب الصهيوني ، وكان أبرزها اتفاق (بروتوكول) باريس الاقتصادي في العام 1994 ، والتي نصت المادة الرابعة من الاتفاقية (البند 23 الفقرة ب) من الملحق 15 (أن يواصل الجانبان الفلسطيني والصهيوني النقاش حول ادخال عملة فلسطينية متفق عليها)² (اتفاق باريس،1994)، ونظرا لأن اتفاق باريس الاقتصادي قد اجل النقاش حول إصدار العملة الفلسطينية الى مفاوضات الحل النهائي والإبقاء على العملة الاسرائيلية كعملة تداول ، فقد تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تمثلت بعدها الأدنى حرمان خزينة السلطة الفلسطينية من عائدات ريع الإصدار(السينيوريج) وهي تعتبر من الخسائر المباشرة، أما الخسائر غير المباشرة فقد تمثلت في تأثير تدبذب أسعار صرف العملات المتداولة على الاقتصاد الفلسطيني، اضافة الى الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني جراء غياب العملة الوطنية كونها تمثل أداة بالغة الاهمية في التنمية الاقتصادية ورمزا للسيادة الوطنية، ولأن لها أيضا أثر فعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية ، حيث تتحدد معالم الاقتصاد في الدول بحجم التبادل التجاري بين الدول ، كما ان الدول تسعى النقود وحدة قياس يتم بموجبها تحديد حجم التبادل التجاري بين الدول ، كما ان الدول تسعى من وراء استخدام السياسات النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وعلى رأسها

1 لبد، عماد ،مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني ،الجامعة الاسلامية، مايو ، 2005 .

2منظمة التحرير الفلسطينية ،بروتوكول باريس الاقتصادي بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني، مصدر سابق ، 1994

الاستقرار الاقتصادي ، الذي يعتبر عاملاً مهماً في تهيئة البيئة المناسبة لعملية التنمية المستدامة¹ (نصرالله،2000). وتتبع اهمية هذه الدراسة أن اتفاق باريس الاقتصادي 1994 اصبح فاقدا لشريعته لكونه اتفاق مرحلي مؤقت انتهى سريانه في العام 1999 ، مما قد يدفع بالباحثين والمهتمين لإعادة النظر في الدراسات التي تتعلق بإصدار العملة الفلسطينية ، ولكن بتأؤل أكثر وباستخدام خيارات نقدية بديلة تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني ، وما يدعم ذلك ما صدر عن الامم المتحدة في العام 2012 قرار رقم 19/67 لضم فلسطين كعضو مراقب في الامم المتحدة .

أهمية اصدار العملة الوطنية الفلسطينية وتأثير غيابها في ظل المرحلة الحالية

تحتاج دراسة موضوع إصدار العملة الوطنية الفلسطينية إلى الكثير من الجهد والتركيز كونها تمس احدى أهم مقومات الاقتصاد الوطني الفلسطيني وخاصة في ظل الحالة الفلسطينية التي تتشابه فيها العوامل من حيث التأثير والتكامل ، ولما تمثله العملة الوطنية من أهمية في النظام الاقتصادي كونها تساهم في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ، ومن تمكين السلطات النقدية لإدارة أدوات السياسة النقدية بفاعلية لمكافحة التضخم وخفض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار والادخار²(نصر، 1999، ص3) ، بالإضافة الى العائد لتمويل خزينة السلطة الناجم عن ريع الإصدار، وأيضا لتمويل العجز في الموازنة العامة من خلال الاقتراض الداخلي المتمثل في اصدار السندات وأذون الخزينة بالعملية الوطنية ، وتعمل العملة على تنشيط الاسواق النقدية ما بين المصارف مما ينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني، ومن خلال ممارسة السلطات النقدية لأدوات السياسة النقدية فإنها تستطيع التحكم بعرض النقد وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على معدلات التضخم وحجم الائتمان المصرفي وتحقيق الاستقرار النقدي والنمو المستدام للاقتصاد الوطني³(عطاالله، 2014)، ويمكن تلخيص الفوائد والمكاسب التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد الوطني من وجود عملة وطنية بالاتي:

- 1.تعتبر العملة الوطنية الفلسطينية رمزاً من رموز السيادة والاستقلال الوطني.
- 2.تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية والقدرة على إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وخفض معدلات البطالة وتشجيع الاستثمار وزيادة معدلات النمو

1 نصر الله ، عبد الفتاح ، اصدار العملة الواقع والأفاق ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، نابلس ، 2000 .

2 نصر ، محمد ، المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني ، 1999.

3 عطاالله ، محمد ، استعدادات سلطة إصدار عملة وطنية ، سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة الأبحاث ، 2014

الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي، وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، مما يؤدي الى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني.

3. الحد من الخسائر المتراكمة من إيرادات ربع العملة ، حيث قدر معهد أبحاث للسياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)¹ (ماس والبنك الدولي، 1997) والبنك الدولي هذه الخسائر بحدود (2 % - 5%) من إجمالي الناتج المحلي سنوياً ، وتشير دراسات اخرى اجريت حول الخسائر الاجمالية لربع الاصدار بأنها تتراوح بين 500-600 مليون دولار سنوياً² (قديح ، 1999، ص10)، وهناك من قدرها بنسبة تصل الى 7-8 % من الناتج المحلي³ (بسيسو، 1999)، أو بالحد الأدنى المطالبه بنسبة معينة كتعويض عن ربع الاصدار وبأثر رجعي عن اعوام الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، ويوضح الجدول التالي الخسائر الناجمة عن فقدان ربع الاصدار

جدول (1) الخسائر الناجمة عن فقدان ربع الاصدار من العام 1995-2014 (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي لفلسطيني	تراكم عائد الاصدار بنسبة 3 % من الناتج المحلي الاجمالي	تراكم عائد الاصدار بنسبة 5 % من الناتج المحلي الاجمالي	تراكم عائد الاصدار بنسبة 7 % من الناتج المحلي الاجمالي التراكمي
2014-1994		2995	4997	6968
المتوسط	خسائر ربع الاصدار بلغت بالمتوسط 4986 مليون دولار للفترة 2014-1994	223	372	521
2014	7449			

المصدر: (ارقام الناتج المحلي من دائرة الاحصاء الفلسطيني ، وتم حساب النسب من قبل الباحث) بالإطلاع على الجدول أعلاه نجد أن اجمالي الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني أثر فقدان ربع الاصدار بلغت بالمتوسط 4986 مليون دولار منذ استلام السلطة الفلسطينية للأراضي الفلسطينية المحرره ، وتقدر الخسائر السنوية بالمتوسط 372 مليون دولار لعائد الاصدار .

4. تحقق العملة الوطنية عوائد مالية ناجمة عن استثمار الغطاء الاحتياطي للعملة الوطنية .
5. الحد من الخسائر الغير المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني جراء غياب العملة الوطنية ومنها :

أ. الحرية في ضبط اسعار الصرف حسب السياسات النقدية العامة التي تضمن الاستقرار الاقتصادي .

¹ ماس والبنك الدولي ، تنتميه رغم الصعاب ، ص33، 1997

² قديح ، وائل ، 1999، ص10 .

³ بسيسو ، فواد، التقرير النهائي ، مؤتمر ملامح النظام القدي الفلسطيني ، القاهرة، 1999.

ب. ان وجود عملة وطنية يدعم الاعتماد على المصادر المحلية في الافتراض لتمويل الانفاق الحكومي الاستثماري طويل الاجل وذلك من خلال طرح سندات حكومية ذو تكلفة ملائمة للاقتراض ، وهي ايضا تساند في تمويل العجز في الموازنة العامة الناجم عن زيادة النفقات عن الإيرادات ، كما انها تمول عجز السيولة الناجم عن عدم توافق توقيت الإيرادات مع النفقات الحكومية . ت. انخفاض معدلات التضخم المستورد الناتجة عن تداول عملات اجنبية ، والحد من الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات الغير محسوبة لأسعار صرف العملات الاجنبية المتداولة في فلسطين.

وعلى النقيض، فان غياب العملة الفلسطينية وعدم استخدام ادوات السياسة النقدية يوقع العبء الاكبر على عاتق السياسة الماليه لمعالجة التشوهات الاقتصادية نظرا لما تعانيه السياسة المالية من سيطرة نفقات الاجور على غالبية الانفاق وتراجع الانفاق الاستثماري وتزايد عجز الموازنة¹ (عطاالله، 2014) وفي ظل غياب العملة الوطنية ، فان واردات السلطة الفلسطينية تتأثر جراء استخدام الشيكال لتغطية قيم البضائع والسلع المستوردة، حيث يجري تحويل الشيكال لعملات أخرى بهدف تغطية عمليات الاستيراد ، وأيضاً تتأثر المراكز المالية للبنوك فيما يخص بأرصدها المالية المقدره بالشيكال ، مما قد تتخذه المصارف الوافدة مبرراً لتوظيف المدخرات الفلسطينية لتوظيف المدخرات الفلسطينية خارج فلسطين وحرمان الاقتصاد الوطني منها،² (لبد، 2005)، وفي ظل غياب العملة الوطنية ، فان الاقتصاد الفلسطيني يصبح متلقي للآثار الناجمة عن السياسات النقدية للدول التي يتم تداول عملاتها في المناطق الفلسطينية ، حيث ان لهذه السياسات تأثير على اسعار الفائدة وأسعار الصرف السائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالتالي ينعكس ذلك على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي بالعملات الاجنبية بالإضافة تآكل الإيرادات المحليه المتعلقة بالمقاصة مع الجانب الصهيوني بسبب مطالته في تحويلها الى السلطة الفلسطينية.

ويبقى الحلم الفلسطيني بالاستقلال والسيادة يراود الشعب الفلسطيني بكافة اطيافه والتي تتجسد أبرز معالمه في اصدار العملة الوطنية ، ويتجلى الحلم الفلسطيني حين يصبح مسيطراً على حدوده ومعابره وبحرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع ، وكغيرها من الدول النامية من حق فلسطين ان تسعى الى اصدار عملتها الوطنية لتحسين الدخل والاستثمار ، وتحقيق العمالة

¹ عطا الله ، محمد، استعدادات سلطة لإصدار عملة وطنية ، سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة الأبحاث ، 2014.

² لبد، عماد ،مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني ، الجامعة الاسلامية ، 2005.

التامة و تحسين ميزان المدفوعات و تبني سياسات اقتصادية كلية وجزئية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ، في حين ان غياب العملة الفلسطينية يشكل أحد العوائق الرئيسية لنمو الاقتصاد الوطني الفلسطيني¹ (عوض، 2012).

أولا : ملامح النظام النقدي الفلسطيني في ظل المرحلة الحالية لجمود تنفيذ اتفاقيات السلام:

واجه النظام النقدي الفلسطيني العديد من المراحل ، فقد تم انشاء أول مجلس نقد فلسطيني في عهد الانتداب البريطاني في العام 1926-1927 ، وتم اصدار العملة الفلسطينية التي بقيت تدور في فلك الجنية الاسترليني طيلة حقبة الانتداب البريطاني وحتى العام 1948 ، حيث صدر قرار بريطاني بالخروج من فلسطين تنفيذا لوعده بلفور المشؤوم وتمهيدا لقيام ما يسمى بدولة اسرائيل والتي تم الاعلان عنها في مايو من العام 1948 ، وقد تم استبدال النقود المتداولة لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية بالدينار الاردني بعد العام 1950 وبالنقد المصري في قطاع غزة في العام 1951 ، وبعد الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 تم اخضاع المناطق الفلسطينية لترتيبات النقد في الكيان الصهيوني وأصبحت العملة الاسرائيلية هي العملة الرئيسية للتداول وتسوية المدفوعات² (لبد، 2005) ، ومع بداية مرحلة السلام في العام 1993-1994 جاء اتفاق باريس الاقتصادي محدداً لمعالج الترتيبات النقدية للفترة الانتقالية والتي تم بموجبها إنشاء سلطة نقد فلسطينية يعهد إليها القيام بالوظائف التقليدية للمصارف المركزية باستثناء إصدار النقد الوطني ، مما أدى الى حرمان سلطة النقد من امتلاك القدرة على استخدام وتطبيق أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة نتيجة لغياب العملة الوطنية، ومن حيث المبدأ فإنه لا يوجد خلاف بين الباحثين الاقتصاديين حول أهمية اصدار العملة الفلسطينية لما تمثله من رمز للسيادة الوطني ولما تحققه من مكاسب اقتصادية تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني من استقرار نقدي وتحرر اقتصادي وزيادة في معدلات النمو ، إضافة الى تمكين السلطات النقدية من ادارة سياسة نقدية فاعلة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار والادخار³ (مقداد، 2009) ، إلا أن أغلب الباحثين الاقتصاديين يرون أن الوقت ما زال مبكراً لإصدار العملة الوطني له للأسباب الآتية:

¹ عوض، عزمي ، تقديرات عرض النقد في فلسطين ، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العشرين ، العدد الاول ، 2012

² لبد، عماد ،مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ،2005.

³مقداد، محمد، و مقداد ، سامي ، اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة ، جامعة الموصل، العدد 95 المجلد 31 ،2009.

1. عدم ملاءة وقدرة الاقتصاد الفلسطيني لتوفير الدعم اللازم لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية حيث ان توليد الثقة في العملة وبأدائها ووظائفها يستمد من قوة الاقتصاد 2. عدم وجود احتياطي كافي من العملات الاجنبية لتغطية الاصدار الكامل والإحلال الكامل 3. عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر والحدود مما يحول دون زيادة الصادرات التي تؤثر على زيادة الطلب على العملة المحليه 4. عدم وجود اقتصاد قوي وفعال قادر على تعزيز القاعدة الانتاجية وامتصاص الصدمات الاقتصادية ومواجهة الهزات والتقلبات وزيادة القدرة تنافسية¹ (لبد، 2005).

ثانيا : الخيارات البديلة لإصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد كإطار مؤسسي لإصدار النقد:

أ. تكوين مجلس نقد فلسطيني مع الإبقاء على سلطة النقد

تؤكد العديد من الدراسات السابقة ان مجلس النقد يناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها الاقتصادي وإتباعها لسياسة الانفتاح ، حيث تقوم مجالس النقد في تلك الدول بمهمة اصدار النقد وضمان تحويل النقد بسعر صرف ثابت وإدارة الغطاء الاحتياطي النقدي ، وبالمقابل نجد ان هناك اقتصاديين يعتقدون ان نظام مجلس النقد كإطار مؤسسي لإدارة السياسة النقدية والإصدار يناسب جميع الدول بغض النظر عن حجم تلك الدول² (قديح، 1999)، وهناك اتجاه ثالث من الاقتصاديين يرى ان مجالس النقد قد تكون فعاله في تحقيق اهدافها بشرط ان تكون تلك المجالس بصورة مؤقتة وليست دائمة . ومهما يكن الرأي حول مجلس النقد فان التجارب العالمية أثبتت أن استخدام ترتيبات مجلس النقد تعتبر تجربة ناجحة، ومن المؤشرات على نجاح استخدام مجالس النقد هي الدول التي طبقت ذلك ومنها (أستونيا، بلغاريا، بروناي، الارجننتين، ليتوانيا، جيبوتي، استونيا، البوسنه وغيرها) لمعالجة المشاكل التي كانت تعاني منها، اضافة الى ان مجلس النقد يلعب دوراً هاماً في تمويل العجز المالي، وفي قدرته للتأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والأجور والنتاج المحلي والقاعدة النقدية³ (دوزنبري، 1999) .

¹ لبد، عماد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني ، الجامعه الاسلاميه ، غزة ، 2005.

² قديح ، وائل ، مركز التخطيط الفلسطيني ، سلسلة مذكرات وتقارير ، غزة ، 1999 .

³ Duesenberry , James, Monetary policy options for a Palestinian currency , Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.

مجلس النقد في أدبيات الأنظمة النقدية

يعرف مجلس النقد بأنه اطار مؤسسي بمثابة السلطات النقدية التي تتولى ادارة السياسة النقدية وإصدار العملة ، ويضمن صرف العملة المحلية بسعر صرف ثابت مع عملة الربط ، بحيث تربط عملتها بعملة أجنبية رئيسيه أو بسلة عملات رئيسية تتمتع بالاستقرار والقبول العام على المستوى الدولي¹ (كوبيك، 1999)، ويفترض في السلطة النقدية الاحتفاظ برصيد كافي من العملات الأجنبية يغطي بشكل تام عرض النقد أو يغطي الكتلة النقدية المصدرة ، ونتيجة لذلك فان مجلس النقد يستطيع اصدار العملة المحليه بالاعتماد على كمية محددة من العملات الاجنبية والقاعدة النقدية المحلية نسبة الى حجم الاصول التي يحتفظ بها المجلس ، وهذا يعني ان مجلس النقد يحصل على معظم احتياطي العملة المحلية من الذين يستبدلون العملات الاجنبية المتداولة بالعملة الوطنيه ،² (كوبيك ، 1999). وتجتمع في نظام مجلس النقد ثلاثة عناصر أساسية وهي تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط الاحتياطي ، والقابلية للتحويل ، وتعهد طويل الأجل تضمنه قوانين السلطات النقدية للعملة المصدرة ، وفي ظل نظام مجلس النقد فإن السلطات النقدية لا تمارس دور المقرض الأخير للقطاع المصرفي في حال تعرضه لمشاكل في السيولة ، بالإضافة إلى أن قدرة استخدام السياسات النقدية لتحفيز الاقتصاد (مثل سعر الفائدة وسعر الصرف) تكون شبه معدومة ، فالتعديلات والإصلاحات الاقتصادية تتم عن طريق تعديل الأسعار والأجور والتي تكون نتائجها عادةً بطيئة.³ (مايس ، 1999) .

ومن اهم خصائص ترتيبات مجلس النقد بالمقارنة مع البنوك المركزيه هي⁴ (مقداد، 2009):

1. تستخدم مجالس النقد سياسات نقدية مشدده ، بينما البنوك المركزية تستخدم سياسات نقدية كاملة المرونة.

¹ .Kopcke,Richard, Currency Boards ,once and future monetary regimes, Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt,1 nov,1999

² كوبيك ، ريتشارد ، نفس المصدر السابق

³ .Mayes,david.G (Introducing a new currency with a currency board) , Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999

⁴ مقداد، محمد، و مقداد ، سامي ، اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة ، جامعة الموصل، العدد 95 المجلد 31 .2009.

2. لا تقوم مجالس النقد بدعم الحكومة لتمويل العجز ولكن يتم ذلك من خلال الضرائب أو الاقتراض ولكن ليس من خلال طبع نقود اضافية ومن ثم زيادة التضخم، بينما البنك المركزي يقوم بتمويل العجز .

3. لا تقوم مجالس النقد بدور الملجأ (الملاذ) الأخير لإقراض البنوك الوطنية ، بينما البنك المركزي يعتبر الملاذ الاخير للبنوك الوطنية.

وسوف تركز هذه الدراسة على فرضية إنشاء مجلس نقد فلسطيني يتمتع باستقلاله في ظل المرحلة الحالية ليقوم بإدارة وإصدار النقد بسياسات مشددة ، وإدارة الاحتياطي القانوني (الالزامي) المفروض بموجب قانون المصارف الفلسطينية على القطاع المصرفي في فلسطين نسبة الى إجمالي الودائع ، والذي من شأنه ان تكون إيراداته الناجمة عن استثماره نواة لتكوين الغطاء الاحتياطي النقدي للعملة الوطنية ، وأيضاً استثمار وإدارة الغطاء الاحتياطي النقدي للعملة الوطنية ، والإبقاء على سلطة النقد الفلسطينية لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي في فلسطين وإسناد تلك الترتيبات ، فإن أغلب الدراسات الاجنبية وعلى رأسها دراسة خبراء صندوق النقد الدولي أبدو تأييدهم لفكرة تكوين مجلس نقد كإطار مؤسسي لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية¹ ، (اينريك ، و أن،1999) ، وأيضاً دراسة البنك الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني² (البنك الدولي، 1993) التي أوصت بمجلس النقد كإطار مؤسسي لإدارة وإصدار العملة لمزاياه المتمثلة بسهولة ادارته وضمان الانضباط النقدي ، كما اوصت غالبية الدراسات التي تناولت أفاق النظام النقدي الفلسطيني لاعتماد نظام مجلس النقد أمثال اريكسون وفيشر وسميث و دوزنيري وآخرون ، حيث أشارت تلك الدراسات انه لا خيار امام فلسطين سوى مجلس النقد الذي يوفر الاطار البسيط والشفاف للسياسة النقدية الذي يحول دون الاستخدام الانتقائي للسياسات النقدية ، وإمكانية تطويره مع نضج الاقتصاد الى النظام الحديث لمجلس النقد. وقد افترضت هذه الدراسة خيارات وبدائل نقدية لتتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وتتماشى مع المرحلة الحالية التي تتصف بجمود تنفيذ اتفاقيات السلام وظهور قرارات سيادية تصب في مصلحة خيار امكانية اصدار العملة الفلسطينية:

Anne Marie , monetary and exchange affairs department ,JMF, Paper Submitted to features Enrique co, and ¹ of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt,199

² World bank, report of the financial and economic situation in the Palestine territories ,Washington,USA,1993

ب. ادخال (طرح) العملة الوطنية الفلسطينية للتداول مع باقي العملات كخيار بديل عن الاحلال الكامل في ظل مجلس نقد فلسطيني

لقد افترض الباحثين في الاقتصاد النقدي من خلال دراساتهم السابقة الاحلال الكامل لتداول العملة الوطنية الفلسطينية ، وخاصة تلك الاوراق البحثية المشاركة في مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني سنة 1999، والمقصود من الاحلال الكامل هو سحب كافة العملات الاجنبية المتداولة حاليا في السوق الفلسطيني واستبدالها بالعملة الوطنية الوليدة والإبقاء على العملات الاجنبية لتمارس وظيفتها الادخارية ، وبمعنى آخر أن تؤدي العملة الفلسطينية وظائفها الكاملة كوحدة تداول ، ووحدة ادخار و وحدة قياس ، مما يترتب على خزينة السلطة جراء سحب باقي العملات الاجنبية المتداولة حاليا عبئ مالي كبير لعدم وجود احتياطي نقدي كاف لتغطية الاصدار والإحلال الكامل ، إلا أن هذه الدراسة تقترح كخيار بديل وفي ظل مجلس نقد فلسطيني الإبقاء على العملات المتداولة حاليا في الاسواق الفلسطينية وإدخال العملة الفلسطينية للتداول ولها قوة ابراء قانونيه لتشارك باقي العملات في وظائفها الاساسية ، وبعيدا عن استخدام العملة الوطنية كعملة ادخارية للأجل الطويلة فانه ومن الممكن أن تستخدم العملة الوطنية الوليدة كعملة ادخارية قصيرة الاجل ، وبذلك نكون قد حققنا احد رموز السيادة الوطنية بموجب ادخال العملة الوطنية لتسوية المدفوعات وللتداول بدلا من استخدامها كوحدة حسابية فقط كما جاء في توصيات بعض الدراسات، إضافة الى حصول خزينة السلطة على حصتها من ريع اصدار العملة الفلسطينية وتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية واستثمارية ، وبالرجوع الى اتفاق باريس الاقتصادي سنة 1994 وخاصة فيما يتعلق بالمادة الرابعة من الاتفاق (البند 23- الفقرة ب) بشأن العملة الفلسطينية ، حيث اشارت تلك المادة الى تأجيل النقاش بين الجانبين حول ادخال عملة فلسطينيه متفق عليها وبالتركيز على ما جاء في الكلمة الواردة في النص وهي إدخال وليس احلال ، نجد أننا قد توافقنا مع تلك الاتفاقية بالرغم من انتهاء شرعيتها، كما انه يتوجب الحذر في التعامل مع العملات الأخرى كونها عملات مصرح بها للتداول وفقا للاتفاقيات المبرمة ، فيمكن أن تكون عملية إجبار المواطنين على استخدام العملة المحلية كعملة رئيسيه وحيدة من خلال الاحلال الكامل ذات آثار عكسية نتيجة لما قد يترتب عن عزوف المواطنين من التعامل بها، ومن ثم هروب رؤوس الأموال للخارج وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني¹ (اليد ،

¹اليد، عماد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني ، الجامعة الإسلامية، 2005 .

2005)، وأن تجربة لاتفيا المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي خير دليل على فرضية الإدخال وليس الإحلال الكامل، حيث طرحت عملتها الجديدة ببسر وعلى دفعات وبقدراً إمكاناتها وبالمثل استونيا ودول أخرى، وأيضاً تجربة اليورو في الإحلال التدريجي¹ (روس، 1999).

ت. الإصدار التدريجي للكتلة النقدية المصدره كخيار بديل عن الإصدار الكامل في ظل مجلس نقد

في ظل عمل مجلس نقد فلسطيني كنظام مؤسسي لإدارة وإصدار النقد يتوجب تحديد حجم الكتلة النقدية سواء كان ذلك من خلال الإحلال الكامل أو من خلال ما تقرضه هذه الدراسة المتمثل في إدخال النقد الفلسطيني كعملة تداول تضاف لباقي العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني بإتباع سياسة التدرج في الإدخال بدلاً عن الإصدار والإحلال الكاملين ودون المساس بالعملات الأخرى المتداولة، ولأن تحديد الكتلة النقدية المنوي إصدارها تشكل عنصراً أساسياً في استقرار الاقتصاد وبالتالي يجب تحديد حجمها بما يكفل المحافظة على قيمتها، وقد افترضت هذه الدراسة انتهاج أسلوب إدخال العملة الفلسطينية بشكل تدريجي للأسواق الفلسطينية، ولتقدير حجم الكتلة النقدية الكلية المنوي إصدارها للتداول فإنه يتوجب بداية تقدير عرض النقد الفلسطيني بالمفهوم الضيق، وقد أجريت سابقاً العديد من الدراسات لتقدير عرض النقد في فلسطين، وبالرغم من الصعوبات التي واجهت كافة الباحثين لتقدير عرض النقد لعدم توفر إحصائيات ميدانية لإيجاد أحد جانبي معادلة عرض النقد بالمفهوم الضيق وهو جانب النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، إلا أن الباحثين استطاعوا التوصل إلى تقديرات مناسبة للنقد المتداول لدى المواطنين وبالتالي إيجاد تقديري لعرض النقد في فلسطين مستنديين إلى سيناريوهات وفرضيات تماثل واقع الاقتصاد الفلسطيني² (عوض، 2012)، وتستند هذه الدراسة لتقديرات الكتلة النقدية إلى أحدث الدراسات لتقدير عرض النقد بالمفهوم الضيق وكونها أيضاً مماثلة لتقديرات الدراسات الأخرى المماثلة، وسوف نتناول في هذه الدراسة نتائج السيناريو الثالث من الدراسة كونها مماثلة للدراسات التي أجريت من قبل محافظ البنك المركزي المصري سابقاً وآخرون، وأيضاً كون أن السيناريو أعلاه قد تطابق مع العديد من

¹ روس، مارتن، خبرة استونيا في إصدار عملتها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، ترجمة سلطة النقد الفلسطينية، القاهرة، 1999.

² عوض، عزمي، تقديرات عرض النقد في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، 2012.

الدراسات السابقة وأن نتائجه كانت الاقرب لتقديرات العديد من المؤسسات المحلية والدولية لتقديرات عرض النقد في فلسطين، واستندت الدراسة الى ان تقديرات كمية النقد المتداول لدى المواطنين خارج الجهاز المصرفي تشكل نسبة 12.5% من الناتج المحلي الاجمالي ويضاف اليها 10% من القيمة المقدرة كاحتياطي استراتيجي¹ (عوض، 2012)

M1 Palestine = Demand Deposit (DD) + Currency in Circulation (CC) pal

جدول (2)

تقديرات عرض النقد في فلسطين (مليون دولار)

تقديرات عرض النقد في فلسطين	cc=GDP pal*22.5%	الناتج المحلي الإجمالي	الودائع الجارية في فلسطين	السنة
4057	1377	6122	2680	2010
4321	1548	6882	2773	2011
4629	1645	7314	2984	2012
5021	1682	7477	3339	2013
5181	1676	7449	3505	2014

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2014، وتم حساب النسب من قبل الباحث) وبالاستناد الى نتائج السيناريو اعلاه ، نجد ان القيمة التقديرية لعرض النقد بالمفهوم الضيق قد ارتفع ليبلغ 5181 مليون دولار في العام 2014 بالمقارنة مع الاعوام السابقة نظرا لارتفاع الناتج المحلي وارتفاع قيم حسابات الودائع الجارية لدى القطاع المصرفي بالمقارنة مع احصائيات الاعوام السابقة ، وان تقديرات النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بلغت في العام 2014 ما يقارب 1676 مليون دولار وهي قريبة من تقديرات البنك الدولي التي قدرها 1.8 مليار دولار² (مقداد، 2009) ، وحيث ان النقد المراد اصداره في المراحل الاولى يتوجب ان يكون مساويا لكمية النقد المتداول لدى المواطنين ، فان هذه الدراسة افترضت ان لا يتعدى الاصدار الكلي للكتلة النقدية لحجم النقد المتداول والمقدر 1676 مليون دولار باستخدام سياسة الادخال التدريجي للتداول في السوق المحلي، وهي قيمة تقارب اجمالي نفقات رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية البالغه 1899 مليون دولار في العام 2014 ، وإذا افترضنا ان تلعب العملة الفلسطينية الوليدة دورا اضافيا كعملة ادخارية للأجل القصيرة وليست لأجل وطويلة ، فانه وبالإمكان رفع حجم الكتلة النقدية الكلية المراد

¹ عوض، عزمي ،مصدر سابق، 2012.

²مقداد، محمد، ومقداد ، سامي ، اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة ، جامعة الموصل، العدد 95 المجلد 31

اصدارها من 1676 الى 1800 مليون دولار بالحد الأقصى ، وبهذا تكون تقديرات النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي مشابهه الى اجمالي رواتب السلطة الفلسطينية ، وبناء عليه فان الدراسة تفترض في المرحله الاولى تجزئة اصدار الكتلة النقدية على دفعات شهريه بقيمة لا تتعدى رواتب السلطة الوطنية الشهرية أي ما يعادل 150 مليون دولار شهريا تدفع كرواتب لموظفي السلطة، الى ان نصل في نهاية العام الى 1800 مليون دولار وهي القيمة الكلية المفترضة للكتلة النقدية المراد اصدارها بصورة تدريجية وجزئية والتي تساوي بالمجمل كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني ، يلي ذلك تطبيق المرحلة الثانية في حال توفر المقومات السياسية والاقتصادية التي تساند الاصدار الكامل والإحلال الكامل.

ث .رسم وتحديد سياسات الاصدار في ظل مجلس نقد فلسطيني (سعر الصرف، عملة الربط والغطاء النقدي، وقيمة العملة) كخيارات فرضية : يتوجب على مجلس النقد البت في رسم وتحديد سياسة الاصدار المتمثلة باختيار سعر الصرف للعملة الفلسطينية ، وعملة الربط او سلة عملات والغطاء النقدي الاحتياطي للعملة الوطنية ، وأخيرا قيمة العملة ، وقد افترضت هذه الدراسة عدة خيارات قد تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني ، وقد تكون تلك الخيارات المفتاح الرئيسي للبدء بدراسات وأبحاث حديثة تخرج بنتائج وتوصيات تصب في مصلحة اصدار العملة الوطنية الفلسطينية:

1. اختيار سعر الصرف المناسب

من المعروف وجود أكثر من نظام لسعر الصرف ، وأهمها نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر (المعوم) والمعوم المدار ، وعلى السلطات النقدية ان تختار سياسة صرف ملائمة سواء أكانت ثابتة أو مرنة¹ (كويل، 1999) وقد اثبتت الدراسات التي قام بها كل من غوش ، غولد، وولف قدرة أسعار الصرف الثابتة في ظل ترتيبات مجالس النقد على الحد من معدلات التضخم ،² (اينيرك، أن، 1998) ، حيث يتميز نظام الصرف الثابت في حالة تنفيذه وبانضباط انه يؤدي لإيجاد معدلات تضخم منخفضة ، وما يجب ان يتميز به سعر الصرف الأولي للعملة في ظل مجلس النقد أن يعكس قيمة أقل من القيمة التوازنية المقدرة للعملة المصدره من أجل خلق ميزة تسعير تنافسية للصادرات

¹ Hermans ,quill ,monetary policy with and without national currency ,a paper submitted to features of the Palestinian monetary system conference ,Egypt , nov , 1999.

² .Enrique co, and Anne Marie , monetary and exchange affairs department ,IMF, Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt,1998

الفلسطينية في المراحل الأولى للإصدار ، وأيضاً يجب أن لا يكون سعر الصرف منخفض جداً في المراحل الأولى للإصدار لأن ذلك يؤدي الى فرض سعر مرتفع على السلع المستوردة ، ويوفر الأساس التضخمي في الاقتصاد عند الاستهلاك بالعملة المحلية والذي قد يهدد أي نجاح لمجلس النقد¹ (كوبيك، 1999) ، كما أن تحديد سعر صرف ثابت يؤدي الى خفض التذبذبات في الاسعار المتأتية من اختلاف أسعار الصرف الخاصة بالعملات الثلاث المتداولة في فلسطين² (مقداد، 2009) ، وفي ظل عمل مجلس نقد فانه يقوم بربط العملة الوطنية بسعر صرف ثابت مربوطة بعملة دولة أخرى تتصف بالقوة والثبات وتكون بمثابة الغطاء النقدي ومدعومة بتعهد مجلس النقد بان يقوم دوماً بشراء العملة المحليه لقاء عملة الاحتياطي حسب سعر الصرف الثابت والمعلن لضمان وفاء المجلس لتعهداته ، وكون أن هذه الدراسة افترضت وجود مجلس نقد فلسطيني لإدارة وإصدار النقد والإبقاء على العملات الثلاث قيد التداول ، وإدخال العملة الفلسطينية للتداول بدلاً عن الاحلال الكامل و بكتلة نقدية لا تتجاوز في حجمها الاجمالي مقدار النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني، فان أنسب خيار لسعر الصرف للعملة الوطنية الوليدة أن تكون مثبتة بسعر صرف ثابت مع الدولار الامريكي وتعادل في قيمته سعر صرف الشيكال لإفترض هذه الدراسة أن وحدة العملة الفلسطينية تكافئ في قيمتها الشيكال الإسرائيلي ومربوطة بسلة عملات مكونه أساسا من الدولار الامريكي بنسبة 50% من الاحتياطي النقدي ، والشيكال الاسرائيلي والدينار الاردني بنسب متساوية استنادا الى بعض الدراسات التي افترضت ان تحديد القيمة الافتراضية للعملة يكون من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث يتم تحديد القيمة من خلال تحديد متوسط قيمة الصادرات / الواردات³ (مقداد، 2009)

2. اختيار عملة الربط والغطاء الاحتياطي النقدي

تعتبر عملة الربط من المواضيع الهامة والشائكة التي تستدعي البحث والدراسة لاختيار أفضل البدائل المتاحة ، ويتطلب لمثل هذا القرار مزيداً من التركيز على بعض العوامل والتي من شأنها ان تساند في إختيار عملة الربط أو سلة العملات، كالشريك التجاري

¹ Kopcke, Richard, Currency Boards ,once and future monetary regimes, Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, 1 nov, 1999

² مقداد، محمد، ومقداد ، سامي ، اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة ، جامعة الموصل، العدد 95 المجلد 2009،

³ مقداد، محمد، ومقداد ، سامي ، اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة ، جامعة الموصل، العدد 95 المجلد 31 . 2009.

لفلسطين والمصلحة التجارية ، ومنذ انهيار نظام بريتون وودز 1971 قامت بعض الدول بإتباع نظام الربط بعملة واحدة تتصف بالقوة والاستقرار مثل الدولار الأمريكي لإكساب العملة الثقة والقبول العام ، وهناك دول ربطت عملتها بسلة عملات اجنبية قوية او بعملات شركائها التجاريين أو بحقوق السحب الخاص ، وتعددت اراء المشاركين في مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني والذي عقد في القاهرة عام 1999 بشأن ربط العملة الفلسطينية ، ومنهم من أيد فكرة ربطها بالدولار الأمريكي أمثال كوبيك لإضفاء الثقة على العملة الوطنية او بسلة من العملات تعكس أوزانها الأهمية النسبية للشركاء التجاريين أمثال سلمون. وضمن ترتيبات مجلس النقد فان اختيار عملة الربط الملائمة للاقتصاد الفلسطيني تزيد من القبول العام ، وكون أن الدولار الأمريكي يستخدم في أغلب المعاملات الدولية ويعتبر أحد عملات الربط الاساسية للعديد من الدول والمكون الاساسي للاحتياطي النقدي، وأن أغلب المساعدات والمنح الخارجية لفلسطين تكون بالدولار الأمريكي فهو فرضيا الأكثر قبولا أن يكون الدولار عملة الربط للعملة الفلسطينية والمكون الاساسي للاحتياطي او جزء رئيسي من سلة العملات الاجنبية ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية ان تكون عملة الربط والمكون الرئيسي للاحتياطي من احدى عملات الشركاء التجاريين لفلسطين ، فانه وبلاستناد الى نموذج الجاذبيه الذي استخدمه صندوق النقد الدولي لإيجاد حجم التجاذب والتقارب الجغرافي والتجاري وتشابه الانماط الاقتصادية، فان النتيجة للشركاء التجاريين لفلسطين تميل لصالح الاردن والكيان الصهيوني¹ (مقداد، 2009)، وكون ان هذه الدراسة تقترض وجود مجلس نقد فلسطيني لإدارة وإصدار النقد والإبقاء على العملات الثلاث قيد التداول وإدخال العملة الفلسطينية للتداول بدلا عن الاحلال الكامل وبكتلة نقدية لا تتجاوز في حجمها الاجمالي مقدار النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الفلسطيني ، وان يتم طرحها بالتدرج وعلى مراحل ، فان هذه الدراسة تقترض ان تكون عملة الربط مكونه من سلة عملات وبنسبة احتياطي موزعه على النحو التالي : نسبة 50 % للدولار الأمريكي كونها عملة دولية تتمتع بسمعه جيدة في أسواق الصرف العالمية إضافة الى أنها تستخدم كاحتياطي للعديد من دول العالم و تعزز من إضفاء الثقة على العملة المحلية ، و بنسبة 25% للدينار الاردني وبنسبة 25% للشيكال الاسرائيلي ، وهذا التقسيم قابل للتعديل وفقا لمقتضيات مصلحة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وقد إستندت هذه الدراسة في

1 مقداد ، محمد ، و مقداد ، سامي ، مصدر سابق، 2009.

تقسيم النسب الى هيكل الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث شكل الدولار ما نسبته 41% من اجمالي الودائع الجارية وما نسبته 29% للشيكال الاسرائيلي ونسبة 25% للدينار الاردني ، وبنسبة 5% لباقي العملات ، وبالرغم من ان المصلحة التجارية المشتركة لدول الجوار وهم الشركاء الرئيسيين (الكيان الصهيوني و الاردن) تقتضي ان تكون نسبة توزيع الاحتياطي وفقا للأهمية النسبية في استخدام عملات الشركاء التجاريين في التداولات اليومية وفي تسوية المدفوعات قصيرة الاجل في السوق الفلسطيني ، حيث يشكل الشيكال العملة الرئيسييه في المعاملات وبنسبة تصل الى 60%، إلا ان التجربة السابقة لتذبذب الشيكال تجعلنا نبتعد ان يكون الشيكال المكون الرئيسي للاحتياطي كذلك فان الدينار الاردني لا يستخدم في المعاملات اليومية وإنما في تسوية المدفوعات طويلة الاجل او للادخار ، وكون ان هذه الدراسة افترضت الابقاء على تداول العملات الثلاث في السوق الفلسطيني وإدخال العملة الوطنية للتداول ، فان ذلك يعزز من فرضية ان يكون الاحتياطي موزع بين الشيكال والدينار والدولار ، وان تكون القاعدة النقدية أي الكتلة النقدية المراد اصدارها مغطاة بالكامل في ظل عمل مجلس النقد¹ (ان، 1999)، ولتكوين الاحتياطي النقدي، فان الدراسة تقترض تحويل كافة الارصدة و الاحتياطي النقدي والاحتياطي القانوني ورأس المال من سلطة النقد الى مجلس النقد الفلسطيني لإدارته واستثماره وأيضاً تخصيص جزء من موازنة السلطة للاحتياطي وكل ما تحتاج الية السلطة الوطنية من احتياطي لتغطية الاصدار بالإجمالي هو 1.8 مليار دولار تقريباً.

3. تحديد قيمة العملة

يحتاج موضوع تحديد قيمة العملة الى دراسات معمقة للوصول الى افضل الخيارات المتاحة والكفيلة لتحديد قيمة مثلى للعملة الفلسطينية ، ويدخل في هذا السياق مجموعه من العوامل الاقتصادية التي من شأنها الحفاظ على قيمة العملة واستقرارها ، وتشير أغلب الدراسات التي دارت حول العملة الفلسطينية أن أنسب قيمة إفتراضية للعملة الفلسطينية أن تكون مرتبطة بالقيم المرجحة للعملات الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني (دينار ، شيكل ، دولار) ، وبعض الدراسات الاخرى إفتترضت أن تحديد القيمة الافتراضية للعملة يكون من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث يتم تحديد القيمة من خلال تحديد متوسط قيمة

¹ Marie ,Anne , (design options for currency board) Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999

الصادرات إلى الواردات ، وبما أن قيمة الصادرات الفلسطينية تمثل حوالي ثلث قيمة الواردات مقومة بالدولار في ميزان المدفوعات الفلسطيني ، فإن هذا يعني أن القيمة الافتراضية لوحدة العملة الفلسطينية مقابل الدولار الأمريكي تعادل 1:3 ، أي ان لكل 3 وحدات من العملة الفلسطينية يقابله 1 دولار امريكي ، وبعد ذلك قريبا من قيمة الشيكال الاسرائيلي مقابل الدولار الامريكي.

جدول (3)

الميزان التجاري للسلع والخدمات الفلسطينية (مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	بالمتوسط
الصادرات	863.9	1075.3	1090.3	1327.1	1487	1169
الواردات	3026.4	3470.2	4091.1	4056.3	4416	3812

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، 2014)

ويرى الباحث انه وفي ظل مجلس النقد سيكون هناك حرية وهامش واسع لتحديد قيمة العملة ، وان أنسب خيار لتحديد قيمة العملة إعتقاد خيار متوسط إجمالي الصادرات الى الواردات الفلسطينية أي بمقدار 1:3 أي ان كل دولار امريكي يساوي 3 وحدات من العملة الفلسطينية ، ويعني ذلك ان قيمة العملة الفلسطينية تعادل وتساوي قيمة الشيكال الاسرائيلي ، وهذا يتوافق مع ميول ورغبة المواطنين في سهولة التحويل وملاءة الوحدة النقدية الفلسطينية مع مستوى المعيشة والأسعار ، وان الاثر النفسي للمواطنين لن يتغير كون أن أغلب إستخداماتهم في التعاملات اليومية هي بالشيكال الاسرائيلي، وستكون وحدة العملة الوطنية كمقياس للقيمة متقاربة عما هو متبع حاليا في السوق الفلسطيني وأيضا اعتياد المواطنين على استخدامها في حياتهم اليومية ، وقد يكون هناك خيارات أخرى متعددة لتحديد قيمة وحدة العملة الوطنية الفلسطينية ، حيث أشار حشاد بأن تتساوى وحدة العملة الفلسطينية مع وحدة الدولار الامريكي أي بمقدار 1:1 ويعزو ذلك ان البعض من الدول العربية تربط عملتها بالدولار¹ (حشاد، 1999) .

ثالثا : مقومات إصدار النقد الفلسطيني في ظل المرحلة الحاليه لجمود تنفيذ اتفاقيات السلام

1. استقلالية الاطار المؤسسي الحاكم لإدارة وإصدار العملة الفلسطينية المتمثل بمجلس النقد

¹ حشاد ، نبيل، مشروع اصدار العملة الوطنية بورقة مقدمة الى مؤتمر ملاح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، 1999.

ان من احد مقومات اصدار العملة الفلسطينية ان يكون الاطار المؤسسي الذي يدير السياسة النقدية والإصدار يتصف بالاستقلالية التامة ، ويعمل على إعداد وتنفيذ سياسة نقدية ذات مصداقية وبأخذ بالاعتبار الدفاع عن قيمة العملة و جلب الاستثمارات، والاستقلالية تعني عدم التحكم في كمية النقد حسب رغبة أو حاجة السلطة التنفيذية¹ (ديزونبري، 1999)، وتفترض هذه الدراسة لإدارة وإصدار النقد انشاء مجلس نقد فلسطيني يتصف بالاستقلالية ، ولدى السلطة الفلسطينية الامكانيات المادية والبشرية لتكوين مجلس النقد حيث يتوفر العديد من الكفاءات الفلسطينية القادرة على إدارة ذلك المجلس، ومن فرضيات هذه الدراسة الابقاء على سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة مهامها التقليدية بالإشراف على القطاع المصرفي ومراقبته، وان يكون لها دور تكاملي مع مجلس النقد ويترك الدور الفاعل لمجلس النقد ، وفي سياق تأمين الغطاء التشريعي لإصدار النقد الفلسطيني ، فإنه يتوجب اعداد قانون خاص بإدارة وإصدار العملة الوطنية وما يتبعها من تعليمات وأحكام ناضمة في ظل مجلس نقد، وفي سبيل ذلك فانه بالإمكان الاستعانة بمسودة قانون البنك المركزي الذي أعد سابقا من قبل سلطة النقد وإجراء التعديلات اللازمة ليتوافق مع أحكام عمل مجلس النقد وذلك بهدف تعزيز الاطار المؤسسي ليصبح اكثر تناعما مع عملية الاصدار النقدي.

2. جهاز مصرفي قوي وفعال

يمثل موضوع اصدار العملة الوطنية أهمية عامة للجهاز المصرفي الفلسطيني ، وقد استطاعت سلطة النقد تحقيق العديد من الانجازات والإصلاحات لتقوية القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث اشادت بذلك التقارير الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدولي ، ومن تلك الانجازات التي حققتها اصدار العديد من القوانين والأنظمة وعلى رأسها قانون المصارف ، كما قامت بإصدار العديد من اللوائح والتعليمات الخاصة بالرقابة المصرفية لتدعيم معالم النظام المصرفي ليصبح نظام مصرفي سليم وفعال، وذلك باستخدام مجموعه من المعايير والضوابط لإدارة مخاطر الائتمان وكفاية راس المال و التوظيف الخارجي ونظم الرقابة الداخلية والحوكمة والامتثال المصرفي والتركيزات الائتمانية ، واستحداث نظام اليراق لتسوية المدفوعات ونظام تقييم جدارة الائتمان المصرفي، وقد اتسمت القوانين والأنظمة واللوائح بالحدثة والشمولية وتوافقها مع المبادئ والممارسات الدولية في العمل المصرفي ،² سلطة

¹ Duesenberry , James, Monetary policy options for a Palestinian currency , Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov,1999.

² سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقارير السنوية 2009-2014 .

(النقد، 2014). إن وجود جهاز مصرفي قوي وفعال من العوامل الأساسية لثبات واستقرار العملة الوطنية ، وهذا ما يتطلب من سلطة النقد حث المصارف الوطنية على زيادة رأسمالها وتشجيع عمليات الدمج المصرفي لخلق كيانات مصرفيه وطنية قادرة على المنافسة وامتناص الصدمات الماليه وتقوية القدرة التنافسية ، وتشير الاحصائيات الصادرة عن سلطة النقد الى ارتفاع اجمالي موجودات المصارف في نهاية العام 2013 الى حوالي 9493 مليون دولار مرتفعه بنسبة 11.4% عن العام 2012 والجدول التالي يبين تحليل مقارن لبعض المؤشرات الماليه:

جدول (4)

تحليل مقارن لبعض المؤشرات الماليه للقطاع المصرفي الفلسطيني (بالمليون دولار):

خلال الفترة (السنة)	2005-1997	2008-2006	%النمو	2013-2009	%النمو
اجمالي الموجودات	4313	6804	%57	9493	%39
اجمالي التسهيلات	1145	1792	%56	3469	%93
اجمالي ودائع العملاء	3275	5059	%54	7171	%41

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي، 2013)

وبالإطلاع على الجدول أعلاه ، نجد ان هناك تحسن مستمر في الاداء العام للبنوك العاملة في فلسطين، اضافة الى القرارات الاخيرة التي صدرت عن سلطة النقد بخصوص رفع رأس مال البنوك العاملة في فلسطين من 25 مليون دولار الى 50 مليون دولار، اضافة الى المؤشرات الجيدة الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة حول ملاءة /كفاية رأس المال للبنوك الوطنية الفلسطينية ، ومع تلك المعطيات نجد اننا امام مقومات ايجابية للقطاع المصرفي الفلسطيني تساند وتدعم اصدار العملة الوطنية.

3. تعزيز الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لتغطية الاصدار

يستوجب من السلطة الفلسطينية تخصيص جزء من الموازنة العامة لتكوين الاحتياطي النقدي لغطاء العملة وبشكل تدريجي للوصول الى رصيد مكافئ من الاحتياطي لتدعيم اصدار العملة الوطنية، وفي المرحلة الاولى للإصدار يتوجب على سلطة النقد ايضا تحويل كامل رصيد رأس المال والاحتياطي المتوفر لديها لتساند في تكوين الغطاء القانوني لحجم الاصدار للمرحلة الاولى المنوي إصداره ولضمان استقرار العملة الوطنية و لمواجهة أي أخطار محتملة قد تؤدي إلى زعزعة الثقة فيها أو تذبذب قيمته ، ونظراً لصاله الاحتياطي النقدي التي يمكن توفيره ذاتياً من السلطة الفلسطينية ، يستلزم من سلطة النقد تحويل كامل الاحتياطي

القانوني الإلزامي المتوفر لديها لإدارته من قبل مجلس النقد ليساند في تكوين الغطاء القانوني للإصدار النقدي ، وأيضاً استقطاع جزء من ذلك الاحتياطي الإلزامي القانوني ليدعم الغطاء الاحتياطي مؤقتاً، ومن جانب آخر يتوجب متابعة الكيان الصهيوني من خلال المحاكم الدولية لتحصيل عائدات ربح الإصدار والمقدر قيمتها بحوالي 4986 مليون دولار عن الاعوام 1995-2014 وبالرجوع الى ميزانية سلطة النقد الفلسطينية ، نجد ان رصيد الاحتياطي ورأس المال المدفوع قد بلغ 100.7 مليون دولار في العام ،وفيما يلي بعض المؤشرات:

جدول (5) بعض المؤشرات المالية لأداء سلطة النقد خلال الاعوام 2010-2014 (مليون دولار)

السنة	اجمالي الموجودات	اجمالي الايرادات	اجمالي النفقات	رأس المال الاحتياطي
2010	1056	25.6	20.4	85.7
2011	917	18.6	14.5	89.3
2012	992	17.5	14.5	92.1
2013	996	17.9	16	94.1
2014	1181.5	22.6	16	100.7

المصدر : (سلطة النقد ، التقرير السنوي ، 2014)

وتشير المؤشرات الماليه لأداء سلطة النقد الفلسطينية للأعوام 2005-2014 انها في تحسن مستمر، وبهدف زيادة بناء الاحتياطي النقدي لتغطية اصدار العملة الوطنية ، فانه يتوجب ضبط نفقات سلطة النقد خاصة وأنها في ارتفاع مستمر بالمقارنة مع اجمالي الايرادات الناجمة عن استثمار الاحتياطي الاجباري (الإلزامي) وبشكل عام ضبط النفقات الحكومية ولحين تكوين الاحتياطي بالكامل.

4. إسناد الغطاء الاحتياطي النقدي لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية من خلال الدعم الدولي:

لقد جاء الاعتراف بفلسطين كعضو مراقب في الامم المتحدة ليعزز من امكانية اصدار العملة في لمرحلة الحالية التي اتصفت بجمود تنفيذ اتفاقيات السلام ، ويعتبر الاعتراف الدولي لفلسطين من معززات الثقة بالعملة الوطنية وينتج ذلك من امكانية التبادل مع العملات الاخرى ويعزز ذلك في قبول العملة الوطنية من قبل المصارف الاقليمية والدولية ، كما ان عضوية فلسطين لدى الامم المتحدة تتيح المجال امام فلسطين للانضمام الكامل الى أغلب المؤسسات النقدية والمالية العالمية للاستفادة من المزايا التي تقدمها تلك المؤسسات للدول

النامية وعلى رأس ذلك بناء وتكوين الاحتياطي النقدي والاستفادة من حقوق السحب الخاص وإجراء اتفاقيات ثنائية مع البنوك المركزية لتعزيز ودعم العملة المحلية .

5. تعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني :

إن بناء اقتصاد قوي وفعال يعني تعزيز القاعدة الإنتاجية ، وفي ظل الظروف الحالية وعدم السيطرة الكاملة للسلطة الوطنية على المعابر والحدود والطرق الرئيسي ، فان هذا يحذو بالجهات الفلسطينية المختصة الى تحفيز الصناعات الوطنية وتحسين وسائل الانتاج لتعزيز وتقوية مزاياها التنافسية بهدف زيادة الصادرات الفلسطينية ومن ثم زيادة الطلب على النقد الوطني، وفي المحصلة العامة الى انتعاش اقتصادي واستقرار ، وبمراجعة بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني الفلسطيني يتضح ان الاقتصاد الفلسطيني يتطور بوتيرة منخفضة وهي مقبولة في ظل معوقات الاحتلال وافتعاله للعديد من الازمات للسلطة الفلسطينية ،ومن خلال اجراء مراجعه غير معمقه لأهم المؤشرات الماليه لأداء الاقتصاد الفلسطيني 2010-2014 ، فقد شهدت المالية العامة زيادة في حجم الإيرادات من 4049 مليون دولار في العام 2013 الى 4447.6 مليون دولار في العام 2014 مقابل زيادة مماثلة في حجم النفقات في العام 2013 نتج عنه تراجع في الدين الحكومي ، وقد سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2014 عجزا بمقدار 1386 منخفضا بحوالي 997 مليون دولار عما كان عليه في العام 2013، وتضاعفت صافي التحويلات الجارية من 1188.5 في العام 2013 الى 2715 في العام 2014، اضافة الى ارتفاع صافي الدخل المحول من الخارج بواقع 19% ليحقق فائضا بمقدار 1381.3 مليون دولار، وارتفع الناتج المحلي من 7477 مليون دولار في العام 2013 الى 7449 في العام 2014، وارتفع الدخل القومي من 8761 مليون دولار في العام 2013 الى 9664 في العام 2014،¹ (سلطة النقد، 2014)، وبهدف تعزيز قدرة الاقتصاد يتوجب خفض النفقات العامة والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الخارجية ، وتقوية القاعدة الانتاجية.

رابعا : خاتمة :

خلصت الدراسة بنتائجها إلى بلورة رؤية حديثة المعالم لطبيعة الترتيبات الخاصة بإصدار العملة الوطنية في ظل المرحلة الحالية التي اتسمت بجمود تنفيذ اتفاقيات السلام وغياب

¹ سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقارير السنوية 2009-2014 .

عملة وطنية فلسطينية ، وقدم الباحث ترتيبات فرضية تمثلت بخيارات وبدائل نقدية لإصدار العملة الوطنية في المرحلة الحالية والتي تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني المتشابك ، وخلصت الدراسة لتكوين مجلس نقد فلسطيني كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار النقد مع الإبقاء على سلطة النقد لتزاول مهامها التقليدية في الرقابة على القطاع المصرفي الفلسطيني كون أن مجلس النقد يتميز بسهولة إدارته وسرعة تأسيسه ولنتأجه المتوقعه والمتمثلة في جودة الانضباط المالي وانخفاض مستويات التضخم ، إضافة إلى فاعليته في منع الحكومة من اللجوء إلى طباعة المزيد من العملة دون ان يكون غطاء كاف ، وبالإمكان تطوير هذا النظام في المستقبل إلى نظام أكثر مرونة يسمح بممارسة سياسة نقدية فعالة بعد أن تكتسب العملة الوطنية القبول والثقة التامة ، وأن طرح العملة الفلسطينية من خلال ادخالها للتداول كعملة اضافية لها قوة ابراء قانونيه بدلا عن الاحلال الكامل لتشارك العملات المتداولة الأخرى دون سحبهم من السوق الفلسطيني ، وأيضا اصدار النقد بصورة تدريجية بدلا عن الاصدار الكامل وبكتلة نقدية لا تتجاوز في حجمها الاجمالي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ، كما أن الدراسة قدمت خيارات فرضيه لسياسة الاصدار تمثلت في ربط العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في المراحل الأولى لعملية الإصدار وتثبيت سعر الصرف ، وان يكون الغطاء النقدي الاحتياطي للعملة الوطنية مكون من سلة عملات اجنبية موزعه بنسبة 50% للدولار الامريكى كونها عملة دولية تتمتع بسمعه جيدة في اسواق الصرف العالمية اضافة الى انها تستخدم كاحتياطي للعديد من دول العالم وتعزز من اضاءة الثقة على العملة المحلية ، و بنسبة 25% للدينار الاردني وبنسبة 25% للشيكال الاسرائيلي ، وهذا التقسيم قابل للتعديل وفقا لمقتضيات مصلحة الاقتصاد .

التوصيات

لضمان فاعلية عمل مجلس النقد ، وبغية تعظيم الفوائد التي يمكن ان تجنى من عملية الإصدار وفي ظل المعطيات السيادية الحديثة والبدائل النقدية كخيارات فرضيه ، توصي الدراسة بالآتي :

1. تعزيز الغطاء الاحتياطي النقدي الكافي من العملات الأجنبية للعملة الوطنية المنوي إصدارها ، وذلك من خلال تحويل كامل الاحتياطي الالزامي (القانوني) المتوفر لدى سلطة النقد والذي يمثل نسبة من الودائع المصرفيه لدى القطاع المصرفي لإدارته من قبل مجلس

النقد الفلسطيني، واستقطاع جزء من ذلك الاحتياطي الازامي لتكوين الغطاء الاحتياطي للإصدارات الجديدة وبصورة مؤقتة ، واستغلال العائد عن استثمار الاحتياطي الازامي ليساند الغطاء النقدي ،وتحويل كامل الاحتياطي ورأس المال المتوفر لدي سلطة النقد والبالغ قيمته 100 مليون دولار حتى العام 2014 الى مجلس النقد، وتخصيص جزء من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وبشكل تدريجي وحتى يتم الوصول لدرجة الاكتفاء الذاتي للغطاء النقدي للعملة الفلسطينية ولمواجهة اية اصدارات جديدة.

2. اعتماد ترتيبات مجلس النقد كإطار مؤسسي حاكم لإدارة وإصدار النقد في المرحلة الحالية، وإدخال العملة الوطنية للتداول بديلا عن الاحلال الكامل ولتشارك العملات الاخرى في السوق الفلسطيني ودون المساس او سحب باقي العملات المتداولة، والعمل على ادخال العملة الوطنية بصورة تدريجية بدلا عن الاصدار الكامل وبكمية لا تتعدى في الاجمالي النقد المتداول خارج القطاع المصرفي، أي وبما يعادل و/أو يكافئ النقد المتداول لدى المواطنين، والعمل على سن التشريعات الخاصة لاعتماد العملة الفلسطينية لها قوة ابراء قانونية وان تكون العملة الوحيدة في المعاملات الرسمية.

3. استقلالية مجلس النقد حتى لا يتم التحكم في كمية النقد المصدر حسب حاجة السلطات التنفيذية، والتنسيق العام بين السياسة النقدية والمالية للوصول للأهداف الكلية للاقتصاد، والتنسيق مع المصارف المركزية في الدول العربية والأجنبية والمؤسسات المالية الدولية حول إمكانات الدعم التي يمكن توفيره للعملة الفلسطينية الوليدة ، بحيث تأخذ عملية إصدار النقد الفلسطيني أكثر من بعدها المحلي ، والعمل على تطوير إنتاجية الاقتصاد الفلسطيني حتى يصبح قادرا على امتصاص الصدمات، وزيادة الصادرات الفلسطينية وتشجيع استقطاب الاستثمار من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الاموال.

المراجع العربية والأجنبية :

1. ليد، عماد ،مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني ،بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول للاستثمار والتمويل في فلسطين، بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2005
2. مقداد محمد، ومقداد سامي، اصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة ، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين العدد 95 المجلد 31، 2009 .
- 3 .عوض عزمي، افاق ومحددات اصدار العملة الوطنية الفلسطينية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية، مجلة جامعة الازهر - غزة ، المجلد 13 ، العدد 1، 2011 .

4. عوض عزمي، تقديرات عرض النقد في فلسطين، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الاول، 2012 .
 5. عطا الله محمد، استعدادات سلطة لإصدار عملة وطنية فلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث، 2014 .
 6. نصر الله عبد الفتاح، اصدار العملة الواقع والأفاق، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2000 .
 7. سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقارير السنوية 2009-2014 .
 8. حشاد ، نبيل، مشروع اصدار العملة الوطنية، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، 1999.
 9. قديح وائل، محددات وأفاق اصدار عملة فلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، سلسلة مذكرات وتقارير عدد 41 ، غزة، 1999 .
 10. منظمة التحرير الفلسطيني ،بروتوكول باريس الاقتصادي لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني ، 1994.
 11. ماس، والبنك الدولي، تنمية رغم الصعاب؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال، تشرين أول 1997.
 12. بسيسو فؤاد، التقرير النهائي، مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة ، 1999.
 13. روس مارتن ، خبرة استونيا في اصدار عملتها، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني ، ترجمة سلطة النقد الفلسطينية، القاهرة، 1999.
 14. نصر ، محمد ، المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني ، ورقة مقدمة الى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني ، القاهرة ، 1999.
1. Kopcke, Richard, Currency Boards ,once and future monetary regimes, Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, 1 nov, 1999.
 2. Smith, L.F.T , Currency arrangements in Palestine under the British mandate, Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov, 1999.
 3. Duesenberry , James, Monetary policy options for a Palestinian currency , Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov, 1999.
 4. Mayes, david.G (Introducing a new currency with a currency board) , Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov, 1999.
 5. Marie , Anne , (design options for currency board) Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt, nov, 1999

6. World bank, report of the financial and economic situation in the Palestine territories ,Washington,USA,1993
- 7 .Enrique co, and Anne Marie , monetary and exchange affairs department ,IMF, Paper Submitted to features of the Palestinian monetary system Conference/ Egypt,19998 .
8. Arnon,A .And Spivak,A . On the introduction of Palestinian currency ,the middle east business and economics review, 1996.
9. Hermans ,quill ,monetary policy with and without national currency ,a paper submitted to features of the Palestinian monetary system conference ,Egypt, nov, 1999.